

توسعة الدلالة النحوية في حذف الأفعال

"Expansion of grammatical significance in the deletion of verbs"

م. علاء صبري دحام

Author Information

Lec. Alaa S. Daham

Department of Arabic Language, College of Basic Education, University of Riparian, Rania, Kurdistan Region, Iraq.

Article Info

Email: ala-sd81@uor.edu.krd

رقم الهاتف 07702643938

Article History

Received:
April 02, 2023

Accepted:
May 04, 2023

Keywords:

Expansion, significance, deletion, verbs.

Abstract

The idea of the research revolves around increasing the meaning by omitting the verb from the sentence. It is known that deletion is a reduction, but this verbal reduction has led to an increase in meaning, there are two types of omitting; omitting for the abbreviation; this type is not the competence of research. While, the other type is deleted to increase the meaning which is the orbit of the search. Accordingly, the title of the research was "Expansion of grammatical significance in the deletion of verbs". The study of the research depends on the deduction of the significance of grammatical expansion by deleting verbs, What is meant by omitting the verb in the sentence alone, the subject Agreement may be deleted in its entirety, and this will be in another independent research – hopefully-. The research was reinforced by Quranic and poetic evidence to be based on eloquent evidence; this research is only a step towards completing the composition in the grammatical expansion. The research plan was based on an introduction, a preamble, three demands and a conclusion; The title of

the introduction was: A brief summary of the term grammatical breadth. The first demand: the deletion of the verb is obligatory. The second demand: the deletion of the verb is permissible. And the third demand: the deletion of the verb to indicate a grammatical style. Finally, the conclusion, which included the most important results of the research.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المقدمة

الحمد لله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الهادين، وصحبه الميامين، وبعد:

اللغة رسالة تهدف لإيصال معنى، وتتألف اللغة من جملة أو مجموعة من الجمل، والجمل قائمة على النظام النحوي، وهذا النظام على نوعين: الأول الجملة الاسمية وركناها المبتدأ والخبر، والآخر الجملة الفعلية، وركناها الفعل والفاعل، والبحث قائم على حذف الركن الأول للجملة الفعلية وهو "الفعل"، وما يصحب هذا الحذف من زيادة في المعنى، ومن هذا المنطلق كان اختيار عنوان البحث "توسعة الدلالة النحوية في حذف الأفعال".

وترجع أهمية هذا البحث إلى جمعه بين (علم النحو)، وبين (علم الدلالة)، وهو جمع بين الروح والجسد، إذ يمثل علم النحو جسد اللغة وعلم الدلالة روح اللغة، فمن المعروف أن علم النحو هو علم قواعد تنظيم الكلمات في إطار الجملة، وعلم الدلالة يركز على معاني هذا الترتيب، ومنه قدحت فكرة التوسعة النحوية في حذف الأفعال، فالحذف خروج عن الإطار المحدد للجملة، وهذا الخروج لا بد له من داعٍ، والدلالة هي التي تكشف هذا الداعي.

وتكمن صعوبات البحث في استقراء أمثلة الأفعال المحذوفة لمعرفة ما كان فيها معنى التوسعة، أو لا؛ لأن كما هو معلوم ليست كل أنواع الحذف فيها سعة في الدلالة، وإنما قد يكون الحذف للاختصار فقط. ويهدف البحث إلى بيان المعاني الخفية في الدلالة النحوية، وإن كان هذا البحث هو جزء من أجزاء الدلالة النحوية.

ومن إشكاليات البحث عدم وجود قواعد محددة للتوسعة النحوية، وهذا أدى إلى أن يجتهد الباحث في الغوص في مؤلفات النحويين، والنظر في الشواهد اللغوية للوصول إلى الغاية.

ومن الأسئلة الرئيسية التي يجيب عنها البحث هي:

- 1- ما هو مصطلح الاتساع عند النحاة؟
- 2- كيف نعرف أن الفعل محذوف من الجملة؟
- 3- هل ينوب نائب عن الفعل عند حذفه؟
- 4- ما هي المعاني المتحصّل عليها من حذف الفعل؟

والبحث محدد بأنواع حذف الفعل من الجملة بما يحقق التوسعة الدلالية.

وسار البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات، وتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث اعتماداً على البيانات التي تمّ جمعها.

وتعد مصطلحات البحث هي نفسها مصطلحات علم النحو، وقليل منها راجع إلى علم الدلالة، ومن تلك المصطلحات (الفعل، المصدر، الحال، التوسعة).

ومن الدراسات السابقة للبحث، هي :

كتاب "الحذف والتقدير في النحو العربي"، وهو في أصله رسالة ماجستير، وتتألف الدراسة من ثلاثة أبواب، فألباب الأول عنوانه "نظرية العامل"، والباب الثاني: "ظاهرة الحذف والتقدير"، والباب الثالث: "منهج مقترح للبحث النحوي وتطبيقه في حلّ مشكلات الظاهرة"، وقد احتوى كل باب على فصلين، ولكن ما يعيننا من هذه الدراسة الباب الثاني الفصل الثاني: "دراسة استقصائية للظاهرة"، حيث تناول أنواع

الحذف في النحو من حذف الجمل، وحذف أجزاء الجمل، والدراسة هذه على الرغم من قرب عنوانها من عنوان البحث إلا أن الفرق بينهما كبير؛ فالمضمون مختلف من حيث الخطة الداخلية في توزيع المادة العلمية، ودراستها.

كما أنني اطّلت على بعض المصادر التي تناولت موضوع التوسعة، والمقام لا يسع لأذكرها بالتفصيل ولكنني سأكتفي بذكر أسمائها: (دلائل الأعجاز، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، والدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، للدكتور سامي الماضي، والبنى النحوية وأثرها في المعنى، للباحث أحمد عبد الله حمود العاني، واتساع الدلالة في الخطاب القرآني، للدكتور محمد نور الدين المنجد).

ونظرًا لطبيعة البحث ومقتضياته استقرت هيكلية البحث على: مقدمة، وتمهيد بعنوان: نبذة مختصرة عن مصطلح الاتساع النحوي، وثلاثة مطالب، فالمطلب الأول: حذف الفعل وجوبًا، والمطلب الثاني: حذف الفعل جوارًا، والمطلب الثالث: حذف الفعل ليدل على أسلوب من الأساليب النحوية، وأخيرًا الخاتمة التي تضمنت أهم نتائج البحث.

والله أسألُ التوفيق والسداد، وأسأله العفو والغفران لما بدا من خطأ أو نسيان..

التمهيد

نبذة مختصرة عن مصطلح الاتساع النحوي

مصطلح الاتساع النحوي ليس مصطلحًا حديثًا فقد وصل إلينا في أول كتاب لعلم النحو وهو كتاب سيبويه (ت 180هـ) إذ يقول: ((باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى: لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ و"كم" غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فنقول: صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف...))

1، الشاهد فيه " كم صيد عليه؟"، فقد استعمل الفعل صيد مكان الظرف، فأصل الكلام: "كم يوما صيد عليه"2 وهذا استعمال خلاف للقاعدة الأصلية بأن يكون مميز كم اسماً لا فعلاً، وهذا الاستعمال أطلق عليه سيبويه مصطلح الاتساع أي: التوسع في استعمال الكلام على ما هو خلاف القاعدة النحوية.

ثم سار المبرّد (ت 285هـ) في المقتضب على خطى سيبويه فيقول: ((سير بزيد يَوْمًا، وسير بزيد سيرًا. كل ما لم تَجْعَلْهُ من مصدر، أو ظرف اسمًا فاعلاً أو مفعولاً على السعة لم يجز الإخبار عنه؛ لأن ناصبه معه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: سير بزيد سيرًا، فجعلت قولك "بزيد" تمامًا فإنما هو على قولك: يسيرون سيرًا، وإنما يكون الرفع على مثل قولك: سير بزيد يَوْمًا، وولد له سيئون عامًا فالمعنى ولد لزيد الولد سيئين عامًا، وسير به في يَوْمَيْن، وهذا الرفع الذي ذكرناه اتساع))³، فمصطلح الاتساع عند المبرّد هو مختص بالقاعدة النحوية أي: فيما جاء الاستعمال اللغوي مخالفًا للقاعدة النحوية مما جعل فاعل أو مفعول لا يجوز الإخبار عنه بالظرف، وما ورد خلاف ذلك فسمّاه المبرّد اتساعًا. ثم بمرور الزمن وبتطور علم النحو سواء في علم المصطلح، أو في استنباط القواعد، نرى أن الرماني (ت 384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه قد بيّن الفائدة المعنوية للاتساع اللغوي إذ يقول: ((الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل إذا كان الثاني من غير جنس الأول، إلا أنه يصلح أن يحمل عليه؛ ففيه وجهان: النصب على الانقطاع، والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع؛ للمبالغة في التشبيه))⁴. فبيّن الرماني سبب الخروج عن الأصل ليفيد معنى من خلال هذا الاتساع وهو المبالغة.

وفي البحث الذي تدور فكرته على حذف الفعل الذي هو ركن الجملة وهذا اتساع في الاستعمال اللغوي، يؤدي إلى معنى لم يكن موجودًا قبل الحذف، وهذا ما يسمى بالدلالة النحوية، والاتساع نوعان: الأول: اتساع في القاعدة النحوية، وهو ما كان مخالفًا للقاعدة النحوية، ولكن ورد الاستعمال به، والآخر: اتساع في المعنى، وهو ما كان فيه زيادة معنى على المعنى الأصلي.

وقد ذكر هذه الفكرة شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في دلائل الإعجاز باب الحذف: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيهة بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة؛ وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبّن؛ وهذه جملة قد تُنكرها حتى تُخبر، وتدفعها حتى تُنظر))⁵.

المطلب الأول

حذف الفعل وجوبًا

يحذف الفعل وجوبًا في مواضع، نذكر منها ما يخص التوسعة في الدلالة النحوية؛ لأنها موضع مدار البحث، وهو على أقسام:

أولاً:- ما يحتمل أن يكون الفعل المحذوف ماضيًا أو مضارعًا، وذلك في مواضع:

1- المصدر الذي لا يصح الإخبار به عن المبتدأ: وهو المصدر النائب عن فعل أسند لاسم عين مكرر، أو محصور، أو مستفهم عنه، أو معطوف عليه⁶، فمثال المكرر: محمد سيرًا سيرًا، فالتكرار عوض عن ذكر الفعل، ومثال المحصور: وما محمد إلا سيرًا، فالحصر ينوب مناب التكرار، واحترز باسم العين عن اسم المعنى، نحو: أمرك سير سير، فيجب أن يرفع المصدر على الخبرية؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار الفعل؛ لأنه يؤمن اعتقاد الخبرية. أمّا اسم العين فلا يخبر عنه بالمصدر إلا مجازًا⁷. ومثال المستفهم عنه، نحو: أنت سيرًا؟ ومثال المعطوف عليه، نحو: أنت أكلاً وشرّبًا.

ودلالة حذف الفعل في هذا كله هو إرادة استمرار الحدث إلى زمن التكلم، أي أن الحدث لم ينقطع، وإن أردت أن الحدث حصل وانقطع، أو أردت الاستقبال أظهرت الفعل⁸.

2- المصدر المؤكد لمضمون الجملة وهو على نوعين، الأول: المؤكد لنفسه، والثاني: المؤكد لغيره. أما المؤكد لنفسه: فهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: له علي ألف دينار عرْفًا. فعرفًا هو مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله فقوله: "له علي ألف" هذا اعتراف من القائل ثم أرفهه بـ "عرْفًا"، فصار المصدر تأكيدًا لمضمون الجملة التي قبله⁹. ومثله قوله تعالى: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَرَنَ كُلَّ شَيْءٍ} [النمل: 88] فالمصدر "صُنِعَ" تأكيد لما قبله {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ}؛ لأنَّ الجبال هي من صنع الله، و"صُنِعَ" مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا، ودلالة حذف الفعل هي الاتساع في دلالة الحدث؛ وذلك أنه لو استعمل الفعل لاتصل به الضمير الراجع إلى الجبال فيقول: "صَنَعَهَا اللهُ" وهذا يقيد دلالة الصنع على الجبال، ولكن عند استعمال المصدر وإطلاقه بدون ضمير دلَّ على الصنع عامة سواء كانت الجبال أو غيرها مِمَّا صَنَعَ اللهُ.

وأما المؤكد لغيره: فهو "الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصًا فيه نحو: "أنت ابني حقًا"¹⁰ فحقًا سُمِّيَ مؤكدًا لغيره؛ لأنَّ الجملة التي قبله تصلح له ولغيره؛ وذلك أن قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا، لكن بذكر المصدر أكد أنه حقيقة لا مجاز. ومنه قوله تعالى: {وَلِلْمُطَلِّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} [البقرة: 241]، ف"حقًا" مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا تقديره: حق ذلك، فلَمَّا أقرَّ للمطلقات حق المتاع، أكده بالمصدر فقال: "حقًا"، في دلالة حذف الفعل تكون الدلالة أوسع؛ لأنَّ الفعل يشتمل على الزمن، وعلى اسم الإشارة العائد إلى المتاع، بينما المصدر عام مطلق غير مقيد بزمن ولا بعائد فيكون أوسع وأشمل في تعميم الحق وتوكيده. 3- حذف عامل الحال وجوبًا إن جرت مثلًا، نحو: حظيين بنات صلفين كنات، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا، مقرونة بـ «الفاء» أو «ثم»، نحو: قرأت كل يوم جزءًا من القرآن فصاعدًا، أو نابت عن خبر، نحو: ضربني زيدًا قائمًا. أو وقعت بدلًا من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره، نحو: أتمميًا مرةً وقيسيًا أخرى. والمؤكدة لمضمون الجملة، نحو: أنت الرجل كاملًا¹¹.

فدلالة حذف عامل الحال وجوبًا يفيد الإطلاق في تقدير المحذوف، لتتسع الدلالة في تقدير المعنى حسبما يقدر من أفعال، فمن ذلك قولك: أنت الرجل كاملًا، فالحال هنا للمدح وعلى السامع أن يقدر الفعل المحذوف المناسب للموقف المقال فيه، من ذلك أن يقدر الفعل المحذوف بـ أحقه، أعتقه، أعرفه... ومنه قول الشاعر [البسيط]¹²:

أنا ابنُ دارٍ معروفًا بها نَسبي ... وهل بدارةٍ يا للناسِ من عاري

إذ يفتخر الشاعر بنسبه إلى أمه "دارة" وهي معروفة، فـ"معروفًا" حال مؤكدة لمضمون جملة "أنا ابن دارة"، وعاملها محذوف وجوبًا تقديره: أحقه، أعلمه، أعتقه، وغيرها من التقديرات التي توسع دلالة المعنى حسبما يقدر من تقديرات تستقيم مع السياق، والموقف.

ثانياً:- حذف الفعل المضارع، وذلك في مواضع:

1 - المصدر التشبيهي: وهو المصدر الذي يكون مُشَبَّهًا به في الجملة، ويكون منصوبًا إذا كان من الأفعال الظاهرة، وواقعًا بعد جملة فيها الفاعل في المعنى، نحو: له صُرَاخٌ صُرَاخٌ الثكلي، فالهاء في "له" هي الفاعل في المعنى، أي: ترجع إلى الفاعل الذي قام بالصراخ، و"صراخٌ" مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا، فيكون الحذف واجبًا؛ لأنَّ الفعل إن ظهر فقلت: له صراخٌ يصرخُ صراخٌ الثكلي، يكون لدينا اختلاف في الدلالة النحوية فعلى الإظهار تكون الجملة

مجرد إخبار على غير معنى الحال¹³. وأمّا على إضمار الفعل فتكون الدلالة على الحالية، أي: الإخبار بالجملة في حال الصراخ، فيكون الحذف فيه زيادة معنى الحالية.

ومنه قول النابغة الذبياني [البسيط]¹⁴:

مقدوفة بدخيس النحض باز لها ... له صريف صريف القعو بالمسد

هذا من شواهد سيبويه على المصدر التشبيهي، حيث نصب «صريف» الثانية، والعامل فيه مضمّر دلّ عليه ما قبله، أي: يصرف صريف القعو¹⁵، حيث يصف حالة الناقاة في جريها بسرعة كيف تقذف لحمها، وتصطك أسنانها بعضها ببعض حتى يصدر منها صوت يشبه صوت البكرة الخشبية عندما تلف ليسحب بها الماء، وقد حذف الفعل ليدلّ بالمصدر التشبيهي على الحالية.

2 - المصادر المثناة: وهي مصادر تكون بصيغة المثني ومضافة إلى الضمير، وهي: لبيك وسعديك، ودواليك، وسمع قولهم: سبحان الله وريحانه. وكلها منصوبة بفعل محذوف وجوباً، وتقدر الأفعال من لفظ المصدر ما عدا لبيك وسعديك، فلا يقدر فيهما فعل من لفظهما؛ لأنهما غير متصرفين فلم يسمع قول: ألبك لباً أو أسعدك سعداً، كما لا تقول: سعداً بدلاً من أسعد، ولا لباً بدلاً من ألب¹⁶.

وهذه المصادر وإن وردت بلفظ المثني إلا أنّها لم يقصد بها التثنية وإنما قصد بها التكرير، وهي أشد توكيداً¹⁷، وقد ورد في القرآن الكريم في غير المصادر المذكورة ما هو بلفظ المثني ولكن قصد به التكرير، وهو قوله تعالى: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ} [الملك: 4]، وليس المراد بكرتين مرتين فقط لقوله تعالى: {يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ}، ولا ينقلب البصر خاسئاً حسيراً من كرتين فقط فتعين أن يكون المراد بكرتين التكرير¹⁸، أمّا معاني هذه المصادر فهي: لبيك: إجابة بعد إجابة، وسعديك: أعينك إسعادين، ودواليك: تداول الأمر دوالين،

أمّا دلالة حذف أفعال هذه المصادر المثناة هي الأطلاق في الزمن لأن المصدر حدث غير مقيد بزمن ممّا يفيد الدلالة على الدوام والثبوت في الحدث.

3- يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان توبيخاً بعد الاستفهام نحو: أتوانياً وقد علاك المشيب؟ أي: أنتوانى وقد علاك¹⁹، وعليه قول الشاعر [الطويل]²⁰:

أذلاً إذا شبّ العدى نارَ حربهم ... وزهوا إذا ما يجنحون إلى السلم

أو التوبيخ دون استفهام كقول الشاعر [الطويل]²¹:

خمولاً وإهمالاً وغيرك مولى ... بتثيبت أسباب السيادة والمجد

ودلالة حذف الفعل هنا للمبالغة في التوبيخ؛ فالفعل يدلّ على الحدوث والتغيير، أمّا الاسم فيدلّ على اللزوم والثبات، فيكون الحدث في المخاطب كأنه عادة ملازمة له.

4- يحذف عامل المصدر وجوباً ويقام المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، نحو قولك لمن يعزّ عليك: أفعّل وكرامة. أي: وأكرمك²²، ودلالة حذف الفعل هو اتساع الدلالة، فالمصدر حدث غير مقيد بزمن، ممّا يفيد المبالغة أي:

أكرمك أبداً، أو إكراماً مطلقاً، فالفعل مقيد بالزمن، لذا استعمل المصدر ليعطي معنى المبالغة في إطلاقه²³.

5- يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان تفصيل عاقبة ما تقدمه، إن كان طلباً، نحو: {حَتَّى إِذَا أَتَّخَنُّهُمْ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ} [محمد: 4]، أو كان خبراً، نحو: لأجتهدن فإمّا بلوغاً وإمّا موتاً، فالشاهد القرآني: "منا، وفداء" تفصيل لعاقبة الطلب وهو "فشدوا" وكل مصدر منهما منصوب بفعل محذوف وجوباً؛ لأن المصدر ناب منابه، وتقدير الكلام، فإمّا تمنون أو تقدون، وكذلك التقدير في تفصيل عاقبة الخبر: ف"بلوغاً، وموتاً" مصدران منصوبان لفعلين

محذوفين تقديره في الأول: أبلغ، وفي الثاني: أموت²⁴. وعليه قول الشاعر [البسيط]²⁵:
لأَجْهَدَنَّ فَمَا دَرَّءٌ وَإِقَاعَةٌ ... تُحْشَى وَإِمَّا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ
ف "درء، وبلوع"، مصدران منصوبان لفعلين محذوفين.

فالفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على اللزوم والثبات، فعبر بالاسم بدل الفعل ليزيد على معنى الحدث دلالة اللزوم والثبات، فبذلك يكون المصدر أقوى وأثبت في الدلالة من الفعل²⁶، فيكون: فإمّا ممّا أثبت وأكد من تمنون للتعبير عن المن على الأسرى، وهكذا باقي المصادر النائية مناب أفعالها في تفصيل عاقبة ما قبلها.
ثالثاً:- حذف فعل الأمر، وذلك في موضعين:

1 - المصدر النائب عن فعل الأمر: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وذلك في الأمر والنهي والدعاء، مثل: صبراً جميلاً، وقياماً لا قعوداً، وسقياً لك، بمعنى: اصبر صبراً جميلاً، وقم لا تقعد، وسقاك الله²⁷. ومنه قوله تعالى: { فَأِذَا أَقْبَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ .. } [محمد: 4]، أي: فاضربوا الرقاب ضرباً²⁸، حذف الفعل وقدم المصدر، ثم أضاف المصدر إلى المفعول به، وفي الحذف دلالة على السرعة²⁹، والسرعة هنا في اللفظ وفي تنفيذ الأمر مما يعطي هيبه في تنفيذ الأمر فيؤدي إلى إرهاب الكفار.

ومن شواهد ابن عقيل على حذف الفعل، وإقامة المصدر مقامه [الطويل]³⁰:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ النَّعَالِ

فندلاً: مفعول مطلق ناب مناب فعله إندل، والتقدير: فاندل ندلاً زريق، فحذف الفعل وأناب المصدر منابه ليفيد بذلك على السرعة في الحدث؛ فالمقام مقام سرقة بخفة حتى لا ينتبه أحد إلى السارق، فحذف الفعل وأبقى المصدر دالاً على الطلب، واتسعت الدلالة من خلال حذف الفعل إلى السرعة في الحدث.

ومثال الدعاء قوله تعالى: { .. وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ } [البقرة: 285]، "فغفرانك" مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اغفر لنا غفراً³¹، فحذف الفعل الدال على الحدوث والتجدد، وناب عنه مصدره ليزيد على دلالة الطلب دلالة الثبوت والدوام³²؛ لأنَّ الأسماء فيها دلالة الثبوت والدوام.

2- المصادر المثناة: وهي مصادر تكون بصيغة المثنى ومضافة إلى الضمير، وحقاريك، وهذانيك، وحنانيك، ومعانيها هي: هذانيك: أسرع إسراعين، وحنانيك: تحننا بعد تحنن³³، وفيه معنى طلب الاسترحام، وحقاريك: يطلب منه الحذر بعد الحذر، وريحانه: استرزاقه، أي: يطلب رزقه³⁴.

قال طرفة بن العبد [الطويل]³⁵:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْتَيْتَ فَاسْتَنْقِ بَعْضَنَا ... حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أما دلالة حذف أفعال هذه المصادر المثناة هي الأطلاق في الزمن؛ لأنَّ المصدر حدث غير مقيد بزمن ممّا يفيد الدلالة على الدوام والثبوت في الحدث، فكأنه في الشاهد الشعري يطلب منه دوام التحنن، وهو أقوى في الطلب.
المطلب الثاني

حذف الفعل جوازاً

أولاً:- ما يحتمل أن يكون الفعل المحذوف ماضياً أو مضارعاً، وذلك في موضع واحد:

المصدر الذي لا يصح الإخبار به عن المبتدأ، وهو المصدر النائب عن فعل أسند لاسم عين غير مكرر، ولا محصور³⁶، نحو: أنت سيراً، أي: أنت تسير سيراً، أو أنت سرت سيراً. فدلالة حذف الفعل في هذا كلفه هو إرادة استمرار الحدث إلى زمن التكلم، أي: أنَّ الحدث لم ينقطع، وإنَّ أردت أن الحدث حصل وانقطع، أو أردت الاستقبال أظهرت الفعل³⁷.

ثانياً:- حذف الفعل الماضي، وذلك في موضع واحد:

عطف اسم على اسم ولا يتناسب الفعل المذكور إلا مع أولهما، نحو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9]³⁸، فالإيمان في الظاهر معطوف على الدار، وعامل الدار الفعل (تَبَوَّءُوا) ولا يجوز أن نشرك الإيمان مع الدار في العامل؛ لأنَّ الإيمان لا يتبوء، لذى هو عطف جملة على جملة، وعامل الإيمان محذوف تقديره (اعتقدوا)، ويكون مثل هذا العطف وحذف العامل الثاني في كل ما يكون اشتراك في المعنى بين الفعل الأول الظاهر، والفعل الثاني المحذوف، ويبقى هذا الاشتراك هو القرينة الدالة على الفعل المحذوف، فالمشترك بين تَبَوَّءُوا واعتقدوا هو الملازمة أي لازموا الدار ولازموا الإيمان. ومثله قول الشاعر [الوافر]³⁹:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً ... وزججْنَ الحواجبَ والعيونَا

فزججَ عامل في الحواجب، أمَّا العيون فلا تُزججُ وإنما تكحل، فالعامل في العيون محذوف تقديره كحلن، والدلالة المشتركة بين الفعلين هو التزيين، أي: زَيَّنَ الحواجبَ والعيون⁴⁰.

والسعة في الدلالة هو أن الفعل لو ظهر لما حمل المعنى الثالث، ففي قوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9]، إضافة معنى الالتزام على الفعل (تبوءوا)، وكذلك إضافة الالتزام على الفعل المحذوف (اعتقدوا)، وكذلك في الشاهد الشعري أضاف الحذف معنى التزيين على التزجيج والتكحيل.

المطلب الثالث

حذف الفعل ليدل على أسلوب من الأساليب النحوية

أولاً:- حذف الفعل المضارع، وذلك في موضعين:

1- الاختصاص:- ((وهو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه، أو يشاركه فيه...، ومثال ذلك: بي أيها الفارس يستجار، واللهم اغفر لنا أيُّها العصابة))⁴¹.

والاسم المنصوب على الاختصاص ثلاثة أنواع⁴²:

الأول:- (أيُّها وأيُّها)، وهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره أخص، نحو: إني أيُّها العبد فقير إلى عفو الله، وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعاً.

والثاني:- المعروف بأل، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، فكلمة العرب هو المخصوص وهو مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص.

والثالث:- المضاف، وهو أربعة أسماء (بنو، وآل، وأهل، ومعشر)، ومثاله حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((نحن معاشر الأنبياء...)).

ودلالة الاختصاص واحدة من ثلاثة: الفخر، نحو: عليُّ أيُّها الكريم يعتمد الفقير. أو التواضع، نحو: إني أيُّها العبد فقير إلى عفو الله، أو زيادة البيان، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف⁴³.

وحذف العامل في الاختصاص أقوى في الدلالة من إظهاره في التعبير عن المعنى المقصود من مدح أو فخر على أساس أن هذه الصفة قوية فيه لدرجة أنها لا تحتاج إلى عامل لتوضيحه.

2- قطع الصفة عن الموصوف ويشتمل على ثلاثة أبواب:

أ- المدح والتعظيم. ب- الذم والشتيم. ت- الترحم.

ويكون قطع الصفة عن الموصوف بمخالفته في إعرابه، ويكون لقطع الصفة أغراض منها المدح، أو الذم، أو الترحم، فعند ذكر الموصوف وبعده الصفة، فتقطع الصفة عن الاتباع، تكون قد أكدت تلك الصفة بالفعل المحذوف، نحو: جاء عبدالله الصالح، فالصالح صفة مدح لعبدالله لما قُطعت عن النعت صار المدح فيها أكد من خلال الفعل

الناصب للصفة وذلك تقديره أمدح، وفي الذم يكون تقديره أذم⁴⁴. وقد بوب له سيبويه في كتابه بعنوان " ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم"⁴⁵ ومن الأمثلة التي ذكرها على ذلك: يا أيها الرجلُ وعبدالله المسلمين الصالحين. فالصالحين لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه وإنما هو قطع للمدح.

ودلالة حذف الفعل هي أن الصفة قد قوية في الموصوف وأنه قد عرف بهذه الصفة حتى أنه لا يحتاج إلى ذكر فعلها، وعليه قوله تعالى: { لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ.. } [النساء: 162] حيث نصب المقيمين بفعل محذوف على المدح أو التعظيم.

ولا شك في أن حذف الفعل دلالة أوسع من ذكره فهو يطلق العنان للفكر في تقدير المحذوف من ألفاظ تدل على التعظيم، أو المدح، أو الذم، أو الترحم كل في موضعه. ثانياً:- حذف فعل الأمر، وذلك في أسلوب واحد:

1- التحذير والإغراء.

تعريف التحذير:- هو ((تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه))⁴⁶.

التحذير على قسمين⁴⁷:

الأول:- ذكر المحذّر مع المحذّر منه، وهذا القسم على نوعين: أ- المحذّر منه يكون بيّناً للمخاطب، نحو: إيّاك والكذب، وإيّاك من الكذب، وإيّاك أن تكذب. وإيّاك في هذه الأمثلة منصوب بفعل مضمر وجوباً، تقديره: احذر.

ب- أن يكون المحذّر مضافاً إلى ضمير المخاطب، نحو: رأسك والحائط، ورأسك من الحائط.

الثاني:- ذكر المحذّر منه مكرراً أو غير مكرر بدون إيّا.

نحو: العقرب العقرب، النار، فالعقرب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره احذر. وكذلك إعراب النار.

أمّا الإغراء فهو: ((تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله))⁴⁸. نحو المروءة والنجدة، ولا يكون بـ (إيّا) لأنها خاصة بالتحذير، وتقدير فعله عند النحاة (إلزم). وحكم الاسم المنصوب في الإغراء حكمه في التحذير⁴⁹.

ودلالة حذف الفعل في باب التحذير والإغراء هو السرعة والتنبيه على ما هو مهم، فالسرعة؛ لأنّ الزمان يتقاصر على ذكر الفعل المحذوف، والاهتمام بذكر الاسم للتنبيه على أهميته. وأضاف الدكتور فاضل السامرائي دلالة الإطلاق؛ لأنّ ذكر فعل التحذير سيحدد المعنى فلو قلت: اتق، أو إلزم، أو غيرها من الأفعال فإنك تحدد الدلالة بذكر الفعل، لكن التحذير والإغراء بالاسم يجعل الدلالة عامة مطلقة تحتل جميع أنواع التحذير في باب التحذير، وجميع أنواع الإغراء في باب الإغراء⁵⁰.

ومن شواهد النحاة على التحذير [الطويل]⁵¹:

فإيّاك إيّاك المراء فإنه ... إلى الشرّ دعاءً وللشرّ جالبٌ

في هذا الشاهد يحذر الشاعر من المراء، فحذف الفعل؛ ليبين أهمية الأمر وخطورته على أنه خطر عظيم قادم بسرعة، فوجب أن ينبه له وبسرعة ليهتم السامع به ويتنبه له.

ومن شواهد النحاة على الإغراء [الطويل]⁵²:

أخاك أخاك إن من لا أخ له ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح

في هذا الشاهد يغري الشاعر بالأخ، فحذف فعل الإغراء ليبين أهمية المغري به، ويطلق التفكير لدى المخاطب ليجوب في عقله بكل فعل ممكن أن يصلح لهذا السياق، وأول فعل يقدره النحاة هو إلزم، وممكن تقدير أفعال أخرى في هذا السياق وحسب المقام، نحو: احفظ، حب، تابع، وغيرها من الأفعال التي تدل على أهمية الأخ وضرورة المحافظة على الأخوة، وخصوصاً بعد أن شبّه الشاعر علاقة الأخ مع أخيه كعلاقة المقاتل بسلاحه ساعة القتال،

فالسلاح أمان وحفظ للنفس والكرامة، كذلك الأخ أمان لأخيه. أما حذف الفعل في الأساليب النحوية مما ليس له سعة في الدلالة النحوية فهو:

1- الاشتغال:- هو ((أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو وصف صالح للعمل. مشغول عن نص))⁵³ ويحذف الفعل في باب الاشتغال لكن ليس له دلالة، وإنما هو تقدير لفعل محذوف لتستقيم الصنعة النحوية، نحو: زيداً ضربته، فزيداً مفعول به بفعل محذوف وجوباً يفسره العامل في ضميره⁵⁴.

2- حذف الفعل بعد أسماء الشرط التي يكون بعدها اسم مرفوع، نحو قوله تعالى: { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } [الانشقاق: 1]، ويقدر بإذا انشقت السماء انشقت، وهذا الحذف فيه خلاف نتيجتها أنه لا حذف في الجملة، وإنما الاسم المقدم على فعل الشرط هو المبتدأ والجملة التي بعده خبر عنه⁵⁵.

الخاتمة

الحمد لله على الختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله الأبرار، وصحبه الأخيار، وبعد: ممّا وفقني إليه ربي في هذا البحث المتواضع الوصول إلى موجز لأهم نقاط البحث وهي الآتي:

أولاً:- تطور مصطلح الاتساع في علم النحو إذ كان في بدايته يطلق على الخروج عن القاعدة النحوية، حتى زمن الرماني (ت 384هـ) إذ صار يطلق على الاتساع في المعنى.

ثانياً:- الفعل ركن من أركان الجملة لا يمكن الاستغناء عنه، فإذا حذف الفعل بقي أثره ظاهراً في معموله، لذا وجب تقديره.

ثالثاً:- كثيراً ما ينوب عن الفعل مصدره؛ لاشتراكهما في الحدث، فيكون المصدر الأقرب إلى الفعل من حيث المعنى، ويفترق عنه في الزمن، فالمصدر غير مقترن بزمن لذا عند إرادة إطلاق الزمن، وجعل المعنى غير مرتبط بزمن جيء بالمصدر بدلاً من الفعل.

رابعاً:- تنوع الجمل التي يحذف منها الفعل بين الخبرية والإنشائية.

خامساً:- المعاني التي تشترك بين حذف الفعل وجوباً وجوازاً:

1- إرادة استمرار الحدث إلى زمن التكلم، أي: أنّ الحدث لم ينقطع، نحو: أنت سيراً.

2- السعة في الدلالة من خلال تضمين السياق لمعنى آخر غير موجود فيه.

سادساً:- المعاني التي انفرد بها الحذف الواجب:

1- السرعة في تنفيذ الأمر، وذلك من خلال إنابة المصدر عن فعل الأمر.

2- دلالة الثبوت والدوام.

3- زيادة معنى الحالية.

4- الأطلاق في الزمن لأن المصدر حدث غير مقيد بزمن ممّا يفيد الدلالة على الدوام والثبوت في الحدث.

5- المبالغة.

سابعاً:- معاني حذف الفعل في الأساليب النحوية:

1- في أسلوب الاختصاص يزداد معنى الفخر، أو البيان حسب السياق.

2- في أسلوب التحذير والإغراء يزداد معنى السرعة والتنبيه، والإطلاق والسعة في التعبير.

3- في قطع الصفة عن الموصوف تؤكد للصفة فقد قوية في الموصوف، وأنه عُرف بهذه الصفة حتى أنه لا يحتاج إلى ذكر فعلها.

توسعة الدلالة النحوية في حذف الأفعال

المخلص

تدور فكرة البحث حول زيادة المعنى من خلال حذف الفعل من الجملة، إذ من المعلوم أن الحذف إنقاص، لكن هذا الإنقاص اللفظي أدى إلى زيادة معنى، فالحذف نوعان حذف للاختصار، وهذا النوع ليس من اختصاص البحث، والنوع الآخر حذف لزيادة معنى وهو مدار البحث، وعليه كان عنوان البحث "توسعة الدلالة النحوية في حذف الأفعال"، ودراسة البحث تعتمد على استنباط دلالة التوسعة النحوية، من خلال حذف الأفعال، والمقصود بحذف الفعل في الجملة لوحده؛ وذلك قد تحذف الجملة الفعلية بكاملها، وهذا سيكون في بحث آخر مستقل – إن شاء الله-، وعُرِّزَ البحث بالشواهد القرآنية والشعرية؛ ليكون قائماً على الشواهد الفصيحة، وما هذا البحث إلا خطوة باتجاه استكمال التأليف في التوسعة النحوية.

الباحثين

معلوماتهم

قسم اللغة العربية، كلية التربية
الأساسية، جامعة رابرين – رانية،
م. علاء صبري دحام جلوي
إقليم كردستان العراق

Emai: lala-sd81@uor.edu.krd

رقم الهاتف 07702643938

الكلمات المفتاحية : التوسعة، الدلالة، الحذف، الأفعال

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

الهوامش:

- 1 - الكتاب لسبويه (1/ 211).
- 2 - شرح كتاب سبويه (2/ 104).
- 3 - المقتضب (3/ 104).
- 4 - شرح كتاب سبويه للرماني (ص: 473).
- 5 - دلائل الإعجاز (ص: 163).
- 6 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (3/ 1373).
- 7 - ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 475).
- 8 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1135).
- 9 - ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 253).
- 10 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 182).
- 11 - ينظر: شرح الرضي على الكافية (1/ 683 - 687)، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: 143).
- 12 - خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب للبيدادي (2/ 145).
- 13 - ينظر: الكتاب لسبويه (1/ 355 - 358)، وشرح المفصل لابن يعين (1/ 284).
- 14 - ديوان النابغة (ص 10).
- 15 - ينظر: الكتاب لسبويه (1/ 355).
- 16 - ينظر: النحو الوافي (2/ 233).
- 17 - ينظر: الكتاب لسبويه (1/ 350)، ومعاني النحو (2/ 175).
- 18 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 54).
- 19 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 177).
- 20 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1840).
- 21 - المصدر نفسه (4/ 1841).
- 22 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 177).
- 23 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (7/ 196).
- 24 - ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 243).
- 25 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1841)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (2/ 390).
- 26 - ينظر: معاني النحو (2/ 167).
- 27 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 177)، ومعاني النحو (2/ 165).
- 28 - ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (5/ 355).
- 29 - ينظر: الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم: (ص: 79).
- 30 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 178).
- 31 - ينظر: تفسير البغوي (1/ 402)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (1/ 318).
- 32 - ينظر: معاني النحو (2/ 167).
- 33 - ينظر: شرح الرضي على الكافية (1/ 387 - 386).
- 34 - ينظر: الكتاب لسبويه (1/ 349).
- 35 - ديوان طرفة بن العبد (ص: 53).
- 36 - شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (1/ 69).
- 37 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1135).
- 38 - ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (5/ 168).
- 39 - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1656).
- 40 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 445).
- 41 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (5/ 2247).
- 42 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 268 - 269).
- 43 - ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (7/ 3665).
- 44 - ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (2/ 100).
- 45 - الكتاب لسبويه (2/ 194).
- 46 - شرح كتاب الحدود في النحو (ص: 206).
- 47 - ينظر: معاني النحو (2/ 102 - 103).
- 48 - شرح كتاب الحدود في النحو (ص: 206).
- 49 - ينظر: معاني النحو (2/ 115).
- 50 - معاني النحو (2/ 110).
- 51 - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1784).
- 52 - المصدر نفسه (4/ 1781).
- 53 - شرح كتاب الحدود في النحو (ص: 201).
- 54 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (4/ 2161).
- 55 - ينظر: معاني النحو (2/ 52).

ثبت المصادر

1. القرآن الكريم.

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745 هـ)، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998م.
3. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي (ت: 1224 هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، د.ط، 1419 هـ.
4. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط4، د.س.
5. تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 510 هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1420 هـ.
6. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ.
7. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.
8. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471 هـ)، المحقق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط1، د.س.
9. ديوان النابغة، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط3، 1416 هـ - 1996م.
10. ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت: 564 م)، المحقق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط3، 1423 هـ - 2002م.
11. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769 هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980م.
12. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م.
13. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوفاد (ت: 905 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000م.
14. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي السمناني النجفي الرضي، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1417 هـ - 1966م.
15. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شراب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1427 هـ - 2007م.
16. شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الورد (ت: 691 - 749 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429 هـ - 2008م.
17. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 هـ)، المحقق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007م.
18. شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،

- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.
19. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: 807 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هندأوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، د.ط، عام النشر: 1425 هـ - 2005.
20. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 - 972 هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414هـ - 1993م.
21. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
22. الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
23. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، 1400 - 1405 هـ).
24. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420هـ - 2000م.

25. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1431هـ - 2010م.
26. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت، د. ط، د. ن.
27. النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: ط15، د. ن.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم، رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة زهراء ميري حمادي الجنابي، إلى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور مناف مهدي الموسوي، 1430هـ - 2009م.
2. شرح كتاب سيبويه للرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: 1418هـ - 1998م.